الأمم المتحدة

E/2005/15

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 May 2005
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥

نيويورك، ٢٩ حزيران/يونيه – ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير إفادة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عما استجد بشأن الإجراءات التي اتخذتها اللجان الإقليمية خلال الفترة المستعرضة فيما يتعلق بالتوجيه الوارد في المرفق الثالث لقرار المجلس ١٩٩٨/٤٦ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨. ومن أهم المسائل الموجه إليها انتباه المجلس في هذه الإفادة هي منظور إقليمي بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وهذا المنظور هو استجابة لمقرر المجلس ٢٠٠٥/٢٠٦ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. كما يقدم التقرير استعراضا للبعد الإقليمي للمسائل العالمية والبعد العالمي للمسائل الإقليمية على النحو الوارد في الفرع الثاني من تقرير الأمناء التنفيذيين المقدم إلى المجلس وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٢٣ (د-١٧) وقرار المجلس ١٨١٧ (د-٥٥). ويتضمن الفرع الرابع من التقرير استكشافا للجهود المبذولة من أجل إقامة روابط فعالة بين اللجان الإقليمية وباقي الشركاء على كل من المستوى العالمي والأقاليمي والإقليمي.

* E/2005/100.

230605 220605 05-34665 (A)
0534665

أما القرارات والمقررات التي اتخذتها اللجان الإقليمية خلال الفترة المستعرضة وتتطلب من المجلس اتخاذ إجراءات بشأنها أو يوجه انتباهه إليها فهي ترد في إضافة هذا التقرير (E/2005/15/Add.1).

وتقدم موجزات الدراسات الاستقصائية الاقتصادية للمناطق الخمس إلى المجلس للنظر فيها (انظر E/2005/16-20). والتقارير السنوية للجان الإقليمية متاحة كمعلومات أساسية، حيث أنها تتناول قضايا تتصل بالمسائل التي يتناولها هذا التقرير وإضافته. وهي تصدر بوصفها ملاحق للوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١	٤
ثانيا – تقرير الأمناء التنفيذيين	٢-١٤	٤
ثالثا – المسائل الفنية الهامة المعروضة على اللجان في دوراتها في عام ٢٠٠٥ أو المعروضة على اللجان أثناء الفترة المستعرضة	١٥-٣٥	١٠
رابعا – التعاون الأقاليمي – تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية: منظور إقليمي	٣٦-٥٩	١٩
خامسا – الروابط الفعالة فيما بين اللجان الإقليمية وبين اللجان والشركاء الآخرين	٦٠-٧٥	٢٨
ألف – تعميم أنشطة اللجان الإقليمية على الصعيد العالمي	٦٠-٦٣	٢٨
باء – الشراكة على الصعيد الإقليمي	٦٤-٦٧	٢٩
١ – الشراكة ضمن منظومة الأمم المتحدة: اجتماعات التنسيق الإقليمية	٦٤-٦٦	٢٩
٢ – الشراكة مع المنظمات الإقليمية	٦٧	٣١
جيم – التعاون فيما بين اللجان الإقليمية	٦٨-٧٥	٣١

أولا – مقدمة

١ – منذ صدور قرار المجلس ١٩٩٨/٤٦ والأمين العام يسعى، عن طريق تقاريره عن التعاون الإقليمي، إلى إشراك المجلس في حوار مع الأمناء التنفيذيين بشأن التقدم المحرز بصدد ربط أنشطة اللجان وإسهاماتها، ربطا أكثر فعالية، بمجمل أنشطة المنظمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وكذا بأعمال المجلس المتعلقة بالسياسات. ومن المسائل التي أثارها الأمين العام الدور الريادي للجان كجهات تنسيق إقليمية كل في منطقتها من أجل رصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق غايات وأهداف المؤتمرات العالمية والأهداف الإنمائية للألفية، مع مراعاة الظروف والأولويات الإقليمية (انظر E/2004/15 و E/2004/71). وفي ضوء الحاجة إلى أن تقدم منظومة الأمم المتحدة دعما متسقا على المستوى الإقليمي في مجال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الدولية، يشير الأمين العام إلى ضرورة اتخاذ مزيد من التدابير من أجل تعزيز تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي. ومن شأن اجتماعات التنسيق الإقليمي التي يصدر المجلس تكليفا بعقدها أن تعزز هذه التدابير. كما تشير تقاريره الحديثة إلى الحاجة إلى ضرورة التعاون الفعال بين اللجان الإقليمية والإدارات العالمية وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من جهة؛ وبين اللجان والشركاء من المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية من جهة ثانية. ويتضمن هذا التقرير استكشافا لهذه المسائل بمزيد من الاستفاضة.

ثانيا – تقرير الأمناء التنفيذيين

٢ – ركزت اجتماعات الأمناء التنفيذيين[(١)] للجان الإقليمية على التقدم المحرز في مجال بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛ وكذا مبادرات الإصلاح التي اتخذها الأمين العام من أجل إدماج البعد الإقليمي في الأعمال العامة للأمم المتحدة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. ومن وجهة نظر الأمناء التنفيذيين، فإن

(١) عقد الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية الخمس أربعة اجتماعات خلال الفترة المستعرضة: في مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سنتياغو في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤؛ وفي نيويورك في ١٤ و ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤؛ وفي نيويورك من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر؛ ثم في ١١ و ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وعقدت هذه الاجتماعات ارتباطا بمشاركتهم في الدورة الحادية عشرة للأونكتاد المعقودة في ساو باولو، والدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٤، والحوار مع اللجنة الثانية للجمعية العامة بشأن التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، والدورة الثالثة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية بشأن استعراض مؤتمر قمة كوبنهاغن بعد مرور ١٠ سنوات على عقده، واجتماعات فريق الإدارة العليا واللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

المسألتين متداخلتان. فإحراز تقدم نحو تحقيق جدول الأعمال الإنمائي الدولي يتطلب من الأمم المتحدة ومن منظومة الأمم المتحدة تقديم دعم منسق ومتسق على كل من المستوى الدولي والإقليمي والقطري.

٣ - ولم يكن الحوار بين الأمناء التنفيذيين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يُعنى في الماضي عناية كافية بالصلات القائمة بين الأعمال الإنمائية على المستوى الإقليمي ومثيلتها على المستوى العالمي، وذلك رغم تزايد الاعتراف بها في الولايات التي تخولها المؤتمرات العالمية إلى اللجان الإقليمية. وبالتالي، فقد أعرب الأمناء التنفيذيون عن تقديرهم للمقرر الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخرا في أوائل عام ٢٠٠٥ ويقضي بإقامة الحوار معهم مباشرة بعد إتمام الجزء الرفيع المستوى. وهم يرون في هذا المقرر خطوة إيجابية نحو استعراض المجلس للأبعاد الإقليمية للمسائل العالمية، بما في ذلك السياسات المتسقة من أجل معالجة تفاوت مدى الإنجازات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

٤ - وقد اتفق الأمناء التنفيذيون على أن الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، تؤثر بصورة متزايدة في تشكيل جدول الأعمال الإنمائي للمناطق الإقليمية رغم التنوع الكبير للإنجازات سواء فيما بين تلك المناطق أو داخلها. وقد اضطلعت اللجان الإقليمية بدور هام في التوعية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية والحاجة إلى مجموعات مختلفة من السياسات المتسقة التي ينبغي استحداثها على كل من المستوى القطري والإقليمي والدولي. وتبين التقارير الإقليمية التي أُعدت بالتعاون مع الأمم المتحدة وشركاء إقليميين آخرين[٢] كلا من الاتجاهات وأوجه عدم التجانس داخل المناطق؛ كما تحلل الأسباب الأساسية التي تؤثر في الاختلافات دون الإقليمية، وتحدد الممارسات الجيدة، وتقدم منظورات وتوصيات بشأن السياسات قد تكون مؤثرة في دعم جهود التنفيذ عن طريق التعاون الإقليمي والدولي. وتوضح المنظورات التي توردها هذه التقارير أن تحقيق الأهداف الإنمائية

(٢) أصدرت اللجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تقريرا عن تحقيق أهداف الحد من الفقر في الألفية الجديدة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وهي الآن تتولى قيادة مبادرة مشتركة بين الوكالات من أجل إجراء استعراض للأهداف الإنمائية للألفية سيصدر في أيار/مايو ٢٠٠٥. وأصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تقريرها الإقليمي الأول بعنوان دعم الأهداف الإنمائية للألفية في آسيا والمحيط الهادئ في أيار/مايو ٢٠٠٣٢، وسوف تصدر التقرير الإقليمي الثاني الذي سيعد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الآسيوي في آب/أغسطس ٢٠٠٥. ومن المرتقب أن تصدر كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا تقاريرها الإقليمية عن الأهداف الإنمائية للألفية بحلول منتصف عام ٢٠٠٥.

للألفية يتطلب معالجة المسائل المتصلة بأوجه عدم التجانس الصارخة داخل مناطق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ وكذا معالجة الصراع المسلح والنمو الاقتصادي المتفاوت في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وما تشهده منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من معدل للتفاوت في الدخل هو الأعلى، إضافة إلى تقلبات النمو (انظر الفرعين رابعا وخامسا - باء - ١).

٥ - ويتضمن البعد الإقليمي للأهداف الإنمائية للألفية سياسات إقليمية من قبيل التجارة والبنية التحتية والصكوك القانونية على الصعيد الإقليمي. ويتيح المستوى الإقليمي فرصة لتبادل الخبرات الوطنية بشأن المسائل الضرورية المترابطة المتعلقة بالسياسات ذات الأهمية الحاسمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. فالعمليات الإقليمية كفيلة بسد الفجوة التي تفصل بين المنظورات العالمية والشواغل القطرية المحددة. فمع أن تبني الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى القطري مسألة حيوية، يمكن للنُهُج الإقليمية أن تعزز الممارسات الجيدة عن طريق تبادل التجارب في المنتديات التي تنظمها اللجان الإقليمية من أجل جميع البلدان الأعضاء والمنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية الشريكة لها، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. ويمثل الرصد الإقليمي للأهداف الإنمائية للألفية استكمالا للرصد الوطني لهذه الأهداف، كما أنه يبين الاتجاهات الإقليمية والنُهُج المقارنة.

٦ - واتفق الأمناء التنفيذيون في هذا الصدد على ضرورة تحقيق نمو اقتصادي مطرد وإدخال تعديلات مؤسسية وإيجاد عمالة وسياسات اجتماعية موجهة. وبصفة خاصة، ينبغي أن تركز السياسات الإقليمية على الصلات المتبادلة بين النمو والعدالة والحد من الفقر؛ والظروف اللازمة لكفالة استمرار عملية الحد من الفقر؛ والصلات القائمة بين السياسات الاقتصادية والتنمية المستدامة؛ والجمع بين تكوين رأس المال البشري على نطاق واسع وبرامج الحماية الاجتماعية والبرامج المحددة للقضاء على الفقر؛ والتقيد بمبادئ الحكم والمساءلة؛ وسياسات التكامل الإقليمي لخفض درجة التأثر بهزات خارجية شتى، من قبيل الأزمات المالية والكوارث الطبيعية أو التي يتسبب فيها الإنسان. ومع أن هذه المسائل الحيوية ليست جامعة، فإنها تهم كل البلدان. بيد أن سبل معالجتها يجب أن تختلف حسب الظروف الأولية للتنمية في كل بلد وتاريخه المؤسسي، ومع مراعاة سياقه الإقليمي ودون الإقليمي.

٧ - وشدد الأمناء التنفيذيون أيضا على ضرورة إيجاد مناخ دولي داعم في ظل العولمة وتزايد أوجه الاعتماد المتبادل، وإن كانت السياسات الوطنية جوهرية لبلوغ الغايات الإنمائية

للألفية. فلا بد من الوفاء بالالتزامات الدولية بشأن قضايا المعونة والديون والتجارة فيما يتعلق بالبلدان النامية من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٨ - كما تبادل الأمناء التنفيذيون وجهات النظر بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها اللجان بخصوص المتابعة الإقليمية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛ والأعمال التحضيرية للدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة في إطار متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢؛ والأعمال التحضيرية للمرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، التي ستعقد في تونس العاصمة في عام ٢٠٠٥. وفيما يتعلق بمتابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ركزت أنشطة اللجان الإقليمية على العمل التحليلي لتشجيع الحوار المتعلق بالسياسات وبناء القدرات، بما في ذلك تبادل المعلومات عن أفضل الممارسات. وقد ساهمت أعمال المتابعة، الواردة في توافق آراء مونتيري، في زيادة تعزيز الشراكات بين اللجان الإقليمية والمصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من المؤسسات المالية، وكانت هذه الشراكات قد أقيمت أثناء العملية التحضيرية لمؤتمر مونتيري.

٩ - وتعمل اللجان الإقليمية على تشجيع اتباع نهج متكامل في أنشطتها، لا سيما عن طريق مراعاة الاحتياجات المالية لتحقيق الإنجازات المتعلقة بالغايات الإنمائية للألفية. وفضلا عن ذلك، ما زالت أنشطة اللجان الإقليمية في مجالات التجارة وتسهيل التجارة تشكل جانبا مهما من الأعمال التي تضطلع بها لمتابعة عملية تمويل التنمية، حيث انطوى قسم كبير من تلك الأنشطة على تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء فيها من أجل كفالة إدماجها بفعالية في النظام التجاري العالمي. وهي تواصل، بالتعاون مع شركاء آخرين منهم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقديم المساعدة للدول الأعضاء على المستوى الإقليمي في صياغة السياسات والاستراتيجيات التجارية التي من شأنها أن تكفل نتائج لعمليتي العولمة وتحرير التجارة تكون أكثر إنصافا. وفي هذا الصدد، لاحظ الأمناء التنفيذيون أن اللجان الإقليمية ستعد تقريرا مشتركا تقدمه في الحوار الرفيع المستوى الذي ستعقده الجمعية العامة عن موضوع تمويل التنمية (٢٧-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥) الذي سيركز على العوائق التي تحول دون تحقيق توافق آراء مونتيري وعلى التدابير الإضافية التي يتعين اتخاذها من أجل تنفيذه من منظور إقليمي.

١٠ - وبخصوص تعميم البعد الإقليمي في أعمال الأمم المتحدة وتحسين تناسق أنشطتها في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، أعرب الأمناء التنفيذيون عن ارتياحهم للتدابير التي اتخذها حتى الآن اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. فإضافة إلى التعاون المستمر، شهدت عملية التحضير للميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في إطار

المجموعات المواضيعية التي أنشئت من أجل الاستعراض الجماعي للتقارير البرنامجية فيما يتعلق بكل مجموعة من تلك المجموعات إقامة صلات أقوى، لا سيما بين أنشطة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية. وقد اشتركت الكيانات الثلاثة أيضا في إصدار التقرير العالمي المعنون ''الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٥''.

١١ - وعلى الرغم من أن تقرير الأمين العام المعنون ''استعراض التعاون التقني في الأمم المتحدة'' (A/58/382) خلص إلى وجود تداخل محدود نسبيا فيما بين الكيانات المعنية في تقديم التعاون التقني، طلبت نائبة الأمين العام إلى الرؤساء التنفيذيين لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية أن يعملوا معا عن طريق اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبالتنسيق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تعزيز التناسق بين هذه الأنشطة واستخدام الموارد المتوافرة على المستوى الإقليمي استخداما أكثر فعالية. كما دعت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٠/٥٩ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز التعاون بين اللجان الإقليمية والصناديق والبرامج في مجال تقديم التعاون التقني. وفي ضوء اتجاه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مؤخرا نحو تحقيق لامركزية البرامج والأنشطة بنقلها إلى المستوى الإقليمي، يستكشف الأمناء التنفيذيون حاليا، إلى جانب الرؤساء التنفيذيين لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سُبُل تحسين التعاون والبناء على التجارب الناجحة لتعزيز أوجه التآزر في أعمال المنظمة على كل من المستوى الأقاليمي والإقليمي والقطري. وفي هذا الصدد، استعرض الأمناء التنفيذيون النتائج التي حققتها حتى الآن اجتماعات التنسيق الإقليمية التي استحدثها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المرفق الثالث لقراره ٤٦/١٩٩٨، واتفقوا على ضرورة تعزيز فعاليتها. ومن شأن مشاركة المديرين الإقليميين في هذه الاجتماعات أن تسهل اتخاذ القرارات بشأن المسائل المتعلقة بالسياسات والبرامج (انظر الفرع خامسا، باء - ١).

١٢ - وكما ورد في المرفق الثالث لقرار المجلس ٤٦/١٩٩٨، تشكل اللجان الإقليمية جزءا من المشهد المؤسسي لمناطقها. ونتيجة للولايات التي تخولها إياها المؤتمرات العالمية، فقد واصلت تعزيز شراكتها مع باقي المنظمات الإقليمية وتجمعات التكامل الإقليمي ذات الصلة، وكذا مؤسسات المجتمع المدني. ويشكل التعاون مع هؤلاء الشركاء بندا رئيسيا في استجابة اللجان لضرورة تعزيز التعاون الإقليمي والمنافع العامة الإقليمية. وقد لاحظ الأمين العام في تقريره المعنون ''في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن وحقوق الإنسان

للجميع'' (A/59/2005) أن التهديدات التي تواجه السلام والأمن في عالم معولم لا تقتصر على الحروب والصراعات والإرهاب وأسلحة الدمار الشامل على النطاق الدولي، وإنما تشمل كذلك الفقر والأمراض المعدية المهلكة والتدهور البيئي. ويؤيد الأمناء التنفيذيون تماما تقييم الأمين العام وما يتخذه من إجراءات المتابعة. إذ ينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى لهذه التهديدات على المستويين العالمي والإقليمي بطريقة متكاملة ووقائية. ويستند النهج الذي تعتمده اللجان الإقليمية إلى منظور مفاده أن التنمية التقدمية تفضي في حد ذاتها إلى السلام في حين يؤدي الفقر وانعدام المساواة في معظم الأحيان إلى توليد الاحتكاك والصراع.

١٣ - وقد أضحى الاعتراف بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأمن أساسا للتعاون الطويل الأجل وكذا لإيجاد مجالات جديدة للتعاون بين اللجان الإقليمية والمنظمات الإقليمية الأخرى. وكما أثبتت تجربة سونامي وقبلها الكوارث التي هي من صنع الإنسان، من قبيل كارثة بوبال، يمكن أن تؤدي هذه الكوارث إلى عدد من الوفيات يفوق ذلك الذي تخلفه ''التهديدات المادية''. كذلك تؤدي الوفيات الجماعية الناجمة عن الفقر ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى زعزعة الاستقرار وتتطلب استجابة متضافرة ومنسقة عن طريق التعاون الإقليمي. وتضطلع اللجان الإقليمية وشريكاتها من المنظمات الإقليمية بدور استراتيجي في تنسيق سياسات واستراتيجيات التنمية من أجل التصدي ''للتهديدات غير المادية'' التي تواجه الأمن في منطقة كل منها.

١٤ - ومضى الأمناء التنفيذيون في استكشاف آفاق التعاون الأقاليمي والأفقي بين اللجان في مجالات محددة. وفي هذا الصدد، اتفق الأمناء التنفيذيون على الاجتماع في تموز/يوليه ٢٠٠٥ في بيروت، بدعوة من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، من أجل مناقشة المسائل التي أثارها الأمين العام في تقريره (A/59/2005)، بما في ذلك ما يتعلق منها بالسياسات من أجل تعزيز التناسق والتناغم بين الاتفاقات الثنائية والإقليمية والعالمية، لا سيما في المجالات المرتبطة بالتجارة والتنمية. وكان رأيهم، بناء على الخبرات المكتسبة عن طريق اجتماعاتهم المشتركة، أن من الضروري مواصلة تعزيز التعاون بين اللجان عن طريق تبادل المعرفة والتربيط الشبكي. كما استعرضوا الجهود التعاونية الجارية في مختلف المجالات وأعربوا عن ارتياحهم للنتائج التي تحققت حتى الآن، لا سيما فيما يتعلق بالاجتماعات التي عقدت حديثا بشأن النقل وتخطيط البرامج والمساواة بين الجنسين وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات [انظر الفرع خامسا - جيم].

ثالثا – المسائل الفنية الهامة المعروضة على اللجان في دوراتها في عام ٢٠٠٥ أو المعروضة على اللجان أثناء الفترة المستعرضة

١٥ – تركزت أنشطة اللجان الإقليمية والدورات التي عقدتها مؤخرا على عدد من المسائل الفنية الهامة لبلدان المناطق المعنية والتي كان أهمها غايات المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة العالمية، بما في ذلك الغايات الإنمائية للألفية. وقد حظيت السياسات المتعلقة بالتكامل الإقليمي والشراكة العالمية باهتمام خاص.

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١٦ – ناقشت الدورة الستون للجنة الاقتصادية لأوروبا (٢٢-٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، جنيف) تمويل قضايا التنمية في أوروبا. ووفقا لتقرير أعدته اللجنة الاقتصادية لأوروبا للدورة الحالية، تكتسب قضايا السياسات الاقتصادية والقضايا النظمية المتصلة بالتمويل من أجل التنمية أهمية بالنسبة لكثرة من اقتصادات السوق الصاعدة في جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة. وقد تم تنظيم اجتماعي مائدة مستديرة تناولا ما يلي: (أ) تبادل الخبرات المتعلقة بالسياسات المحلية التي نجحت في زيادة الموارد المالية من أجل التنمية في أوروبا؛ و (ب) دور التعاون الإقليمي في التمويل من أجل التنمية في المنطقة. وفيما يتعلق بالسياسات المحلية الناجحة، أشارت اللجنة في الدورة إلى أن تحرير الأسعار والأسواق المحلية وكذا التجارة الخارجية مسألة مهمة لتجنب حدوث أي اختلالات في توزيع الموارد المالية. كما أن الاستثمار في رأس المال البشري مهم بنفس القدر لخلق قاعدة للتنوع الاقتصادي ولتعزيز التطور نحو خلق اقتصادات قائمة على المعرفة. وأشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر تمويل مفيد بصفة خاصة. ومع ازدياد التنافس على الاستثمار الأجنبي المباشر، تزداد أهمية أن توضع للاستثمار صفقة متكاملة وجذابة لتتلاءم مع احتياجات المستثمرين. كما أن السياسات المحلية أيضا لها أهمية رئيسية في تعزيز الروابط المتبادلة بين الجبهتين الأجنبية والمحلية. فالاقتصادات الغنية بالموارد يمكنها أن تستخدم أموال تثبيت أسعار السلع من أجل دعم التنوع الاقتصادي. ولوحظ أيضا أن بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة ما بعد الانتقال أصبحت مؤخرا بلدانا مانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية، وأنها وجهت مساعداتها نحو تحقيق الغايات الإنمائية للألفية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال (جنوب شرق أوروبا ووسط آسيا) والبلدان النامية.

١٧ – وفيما يتعلق بدور التعاون الإقليمي، رأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها أن هذه المبادرات يمكن أن تؤدي دورا مهما في تحسين مناخ قطاع الأعمال وفي تحسين قدرة

البلدان على جذب المستثمرين. أما التعاون على الصعيد الإقليمي، فقد يتخذ أشكالا متباينة وإن كان بعضها يكمل بعضا من قبيل: اتفاقات التجارة الحرة؛ وتنسيق التشريعات والمعايير؛ وتنسيق الإجراءات الجمركية؛ وتطوير الهياكل الأساسية الإقليمية؛ وإنشاء المؤسسات والأسواق المالية المشتركة؛ وتبادل المعارف والخبرات. فالتعاون الإقليمي استراتيجية مهمة لتعبئة الموارد من أجل التنمية. كما أن المؤسسات الإقليمية، بما في ذلك الاتفاقات الاقتصادية الإقليمية، ومصارف التنمية الإقليمية، والتكتلات دون الإقليمية، يمكن أن تؤدي دورا حافزا هاما في عملية التكامل. ومع ذلك، لا يمكن أن ينجح التعاون الإقليمي، ما لم تلتزم به البلدان المشاركة التزاما صادقا وواضحا. وفضلا عن ذلك، بالرغم من أن مساهمات المبادرات الإقليمية في التنمية الاقتصادية يمكن أن تكون هامة، ينبغي أن تظل البلدان الأعضاء هي صاحبة برامج التنمية والإصلاح الخاصة بها. ولدى تبني المبادرات الإقليمية، يتعين على المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية أن تتوصل إلى تقسيم جيد للعمل وأن تتبادل المعارف.

١٨ - ونظرت اللجنة أيضا في موضوع التنمية المستدامة في أوروبا، وبحثت أهم خيارات للسياسات بشأن المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، مع مراعاة نتائج الاجتماع الإقليمي للتنفيذ الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، والتحديات التي حددتها الأطراف في اتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية، ولجنة المستوطنات البشرية. وأكدت اللجنة على أنه بالرغم من التقدم المحرز، ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير محلية ووطنية عملية المنحى، ولتعاون إقليمي لدفع الجهود الرامية إلى تحقيق الغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا وللوفاء بالتزامات خطة تنفيذ نتائج قمة جوهانسبرغ؛ وخصوصا في بلدان شرقي أوروبا والقوقاز ووسط آسيا وبعض بلدان جنوب شرق أوروبا؛ التي تضم خمسة من أشد بلدان العالم فقرا. واستعرضت اللجنة أيضا البعد الإقليمي للغايات الإنمائية للألفية وكذلك أنشطة اللجنة الداعمة لبلوغ تلك الغايات.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١٩ - كان الموضوع الرئيسي للدورة الحادية والستين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (١٢-١٨ أيار/مايو ٢٠٠٥، بانكوك) هو تنفيذ توافق آراء مونتيري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: تحقيق التماسك والاتساق. وفي سياق التحديات العامة التي تنطوي عليها مهمة تعبئة التمويل الكافي للتنمية في بلدان المنطقة، عقد اجتماع مائدة مستديرة وزاري نظر في مختلف القضايا التي يشملها توافق آراء مونتيري. وتماشيا مع التركيز الذي تمخض عنه توافق آراء مونتيري، فإن تحقيق التماسك والاتساق بين السياسات هو

محور التركيز الرئيسي للدراسة. وشُدد على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية، وبخاصة بالنسبة لأضعف البلدان، من أجل التصدي لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية، بما في ذلك معالجة الأبعاد الكثيرة للفقر. وإضافة إلى ضرورة زيادة رفع مستوى المساعدة الإنمائية زيادة كبيرة، يوجه التقرير مزيدا من الانتباه إلى الحاجة الملحة لأن تعمل البلدان المتقدمة النمو على زيادة التماسك والاتساق بين سياساتها المتعلقة بالمساعدات وسياساتها التجارية من أجل زيادة فعالية المساعدات التي تقدمها هذه البلدان. وأولي تركيز خاص أيضا لجوانب الضعف النُظُمية، من قبيل تلك التي أدت إلى الأزمة المالية الآسيوية، وللمبادرات التي اتخذت في المنطقة لتصحيحها، من قبيل مبادرة شيانغ ماي. وكان هناك تأكيد على أهمية دور التكامل الإقليمي في تعزيز تنفيذ توافق آراء مونتيري، بما في ذلك دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تنفيذه. وعرضت الدراسة اقتراحين للمضي قدما في تنفيذ توافق الآراء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. فمن الممكن، أولا، إنشاء مصرف استثمار آسيوي لتلبية احتياجات المنطقة من حيث البنية التحتية في ظل تباطؤ تنمية البنية التحتية في المنطقة. وستقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بإعداد دراسة جدوى، شبيهة بالولاية التي كُلفت بها في عام ١٩٦٦ لإنشاء مصرف التنمية الآسيوي. وثانيا، يمكن للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اتباع استراتيجية ذات شقين لتعزيز تنفيذ توافق آراء مونتيري. وفي إطار الشق الأول، تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على تعزيز برنامجها للمساعدة التقنية ، وخصوصا في مجالات المال، والتجارة وتعبئة الموارد. وستركز أيضا على بناء قدرات البلدان الأعضاء وتوفير منتدى لتبادل المعلومات عن السياسات. ويتمثل الشق الثاني في أن تقوم اللجنة بتجميع مختلف المبادرات دون الإقليمية من أجل استغلال جوانب التآزر بين هذه المبادرات ولكفالة الاتساق مع الولايات العالمية.

٢٠ - وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية و الاجتماعية في المنطقة وقضايا السياسات ذات الصلة، حققت المنطقة أعلى معدل نمو في العالم وهي في طريقها لأن تصبح قاطرة للنمو في العالم ، حيث تسبق الصين والهند الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ولكن مع ذلك تظل هناك تحديات رئيسية أمام الغايات الإنمائية للألفية لا بد من التصدي لها؛ وعلى وجه الخصوص من جانب البلدان التي ليست على الطريق، وهي تشمل أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والبلدان الجزرية النامية. وتضم منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أكبر عدد من الفقراء المعدمين (ثلثي فقراء العالم) والعديد من البلدان التي تتزايد فيها مستويات الفقر. وتمثل الزيادة الحادة في معدلات بطالة الشباب (٣٨ مليون شاب - نصف الشباب العاطلين عن العمل في العالم) والآثار المترتبة على كارثة السونامي تحديين إنمائيين جديدين للمنطقة. وستشهد

المنطقة أيضا شيوخة سكانها بمعدل أسرع في السنوات الخمسين القادمة، بحيث سيكون فيها ما يربون على ١,٢ بليون شخص تبلغ أعمارهم ٦٠ سنة أو أكثر (٦٣ في المائة من مجموع المسنين في العالم). وتمثل النساء أغلبية السكان المسنين ومعظمهن فقيرات. وفي كثير من الحالات لا يمكن تحمل المعاشات التقاعدية، بينما تتصاعد الاحتياجات إلى خدمات الرعاية الصحية للمسنين. وكما يبين تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، لا بد من استراتيجيات نمو وتعاون إقليمي يكونان في صالح الفقراء.

٢١ - وبُحث بتعمق الأثر الاجتماعي والاقتصادي الخطير لكارثة السونامي التي حدثت مؤخرا على بلدان كثيرة في المنطقة، وخصوصا إندونيسيا، وسري لانكا، وملديف. وإضافة إلى الخسائر الاقتصادية والاجتماعية المتكبدة، استعرض التقرير المعروض على الدورة أيضا التجارب الوطنية والإقليمية في إدارة الكوارث والتأهب للتصدي لها، وبحث القضايا الناشئة في مجال التعاون الإقليمي في الحد من الكوارث الطبيعية. وقد وجه الفريق الرفيع المستوى، الذي أنشئ في الدورة، الانتباه إلى أهمية التعاون الإقليمي في الحد من الكوارث، وبخاصة في مجالي نظم الإنذار المبكر ووضع استراتيجيات إقليمية لإدارة أخطار الكوارث.

اللجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

٢٢ - استجابة لقرار سان خوان الذي اتخذته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في دورتها الثلاثين المعقودة في عام ٢٠٠٤،[٣] اضطلعت اللجنة بتحليلات متعمقة للقضايا الرئيسية التي ركز عليها القرار، من بينها قضايا إدارة الاقتصاد الكلي لمواجهة التقلبات الدورية، والتماسك الاجتماعي، والتنمية المستدامة. ويوجد في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أسوأ توزيع للدخل في العالم، وازداد هذا الوضع سوءا في بعض البلدان الأعضاء في اللجنة. ولما كان هذا يشكل عقبة خطيرة أمام المنطقة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ظلت اللجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تركز عملها على الحاجة الماسة إلى وضع سياسات لتوزيع الدخل؛ بما في ذلك عن طريق توفير شبكات أمان اجتماعي أقوى ونموذج إنتاج أشمل للجميع. وفي الاستعراض الإقليمي الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بالتعاون مع مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تقترح

(٣) تعقد اللجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا دوراتهما كل سنتين. وتعقد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا دوراتها في السنوات الفردية، بينما تعقد اللجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي دوراتها في السنوات الزوجية.

اللجنة رؤية أمريكية لاتينية كاريبية للتنمية. وينصب تركيز نهجها الذي يقوم على ثلاثة عناصر:

(أ) انعدام المساواة، وهو العقبة الرئيسية أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة. فالنمو الاقتصادي وحده لا يكفي لسد الاحتياجات الأساسية للسكان كافة، وخصوصا أضعفها، بل ولا يكفل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في جميع البلدان في إطار زمني معقول؛

(ب) أوجه التآزر لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية. وقد حدد التقرير مجالات التدخل على صعيد السياسات العامة حيث يعظم أثرها في مجالات أخرى؛

(ج) الاحتياجات التمويلية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، استكشف التقرير مختلف مكونات الغاية ٨، وهي تحديدا المساعدات الدولية، والمديونية، والتجارة الدولية والتمويل من منظور البلدان المتوسطة الدخل.

٢٣ - وقد واصلت اللجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الأعمال التحليلية والتعاون التقني فيما يتعلق بالعوامل التي تعزز النمو وتقلل التقلبات؛ أي التقلب البارز في دورات نشاط الأعمال في دولها الأعضاء الذي قوض قدرات اقتصاداتها على تحقيق نمو مستدام. وقد كانت خاصية سياسات الاقتصاد الكلي، لا سيما السياسات المالية والنقدية الباعثة على حفز النشاط الاقتصادي بعد الركود، هي محور المناقشات في الكثير من الحلقات الدراسية والاجتماعات التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، من قبيل الحلقة الدراسية الإقليمية السابعة عشرة المعنية بسياسة المالية العامة، التي شارك في رعايتها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي للتنمية، بدعم إضافي من الوكالة الألمانية للتعاون التقني (GTZ) ووزارة المالية الشيلية[٤].

٢٤ - وقد تناولت اللجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بالبحث أيضا التحديات الجديدة أمام التكامل الإقليمي والتجارة الإقليمية. فقد أدت موجة الأقلمة التي شهدتها المنطقة خلال التسعينات إلى ازدهار التجارة داخل المنطقة بعض الوقت، مما حفز نمو الناتج المحلي الإجمالي. بيد أن السنوات الأخيرة شهدت أيضا إبرام العديد من الاتفاقات

(٤) تجسدت استنتاجات ومقترحات تحليل اللجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في منشوريها الرئيسيين Economic Survey of Latin America and the Caribbean (آب/أغسطس ٢٠٠٤)، و Preliminary Overview of the Economies of Latin America and the Caribbean (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤).

الثنائية للتجارة بين بلدان الشمال والجنوب. ومع أن هناك فوائد واضحة لهذه الاتفاقات من حيث سُبُل الوصول، فهي تؤدي أيضا إلى تكبد تكاليف إدارية وتتضمن قضايا غير تجارية لا تتجلى منافعها بوضوح. وقد ظلت اللجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تعمل مع دول أعضاء أخرى من أجل تعزيز قدرتها المؤسسية على إدارة اتفاقات التجارة الحرة إدارة وافية(٥).

٢٥ - ومن المجالات الأخرى التي ركزت عليها اللجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التماسك الاجتماعي، وعلى وجه الخصوص صياغة مقترحات سياسات عامة للتعامل مع التباين الهيكلي السائد في المنطقة. ويتمثل التحدي في إقامة مؤسسات ووضع سياسات عامة في ميادين العمالة، والتعليم، والتدريب، تساعد في زيادة فرص العمالة وتضمن في الوقت ذاته الحماية الاجتماعية الكافية. وتشمل الأنشطة ذات الصلة في هذا المجال التقرير الرئيسي الذي يحمل عنوان ''الصورة العامة الاجتماعية لأمريكا اللاتينية في عام ٢٠٠٤'' والحلقة الدراسية التي نُظمت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بالتعاون مع المفوضية الأوروبية وكيانات حكومة المكسيك بشأن التكامل الاقتصادي والتماسك الاجتماعي: الدروس المستفادة والمنظورات. وستعقد اللجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والمفوضية الأوروبية سلسلة من حلقات العمل الإقليمية ذات الصلة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، وسيكون التماسك الاجتماعي أيضا الموضوع الرئيسي للمناقشة في الدورة الحادية والثلاثين للجنة التي ستُعقد في أوروغواي عام ٢٠٠٦.

٢٦ - ويجري إيلاء اهتمام خاص للتنمية المستدامة بوصفها وسيلة تستفيد بها المنطقة مما حبته بها الطبيعة من موارد فريدة. وقد انصب عملها الحالي على تكامل جداول الأعمال الاقتصادية والبيئية، وبخاصة في تصميم أدوات اقتصادية مناسبة للتنمية المستدامة؛ وتحليل استدامة التنمية الإنتاجية للطاقة وللموارد الطبيعية الأخرى.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٢٧ - كان موضوع الدورة الثامنة والثلاثين للجنة الاقتصادية لأفريقيا (١١-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٥، أبوجا) هو كيفية تحقيق الغايات الإنمائية للألفية في أفريقيا. وقد اضطلعت البلدان الأفريقية في السنوات الأخيرة ببرامج طموحة للغاية للإصلاحات بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المنطقة. بيد أن أغلبية البلدان الأفريقية، وبصفة أكثر

(٥) انظر التحليل المتصل بذلك في تقريري اللجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الرئيسيين بشأن الاستثمار الأجنبي في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (آذار/مارس ٢٠٠٥) وبشأن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في اقتصاد العالم (يصدر في أواخر عام ٢٠٠٥).

تحديدا، بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، ما زالت تواجه تحديات خطيرة، وهي ليست على الطريق نحو تحقيق الغايات الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وفي الدورة الخامسة والثلاثين المعقودة في عام ٢٠٠٢، اتفقت الدول الأعضاء على أن تكون استراتيجيات الحد من الفقر هي الأداة الرئيسية لدمج أولويات القارة قاطبة في البرامج الوطنية وتسريع التقدم نحو تحقيق الغايات الإنمائية للألفية. وتبين التجربة الإقليمية فيما يتعلق باستراتيجيات الحد من الفقر أن زيادة الملكية القطرية والمشاركة القطرية كان لهما تأثير تدريجي وإيجابي على صياغة خطط التنمية الوطنية. بيد أن استراتيجيات الحد من الفقر، وفقا للجنة الاقتصادية لأفريقيا، لم تدعمها استراتيجيات نمو شامل و لم تركز بدرجة كافية على الغايات الإنمائية للألفية. وسيتعين أن يتصدى الجيل الثاني من استراتيجيات الحد من الفقر للمعوقات الهيكلية التي تحول دون الحد من الفقر، على أساس استراتيجيات مبتكرة لتكوين الثروة. و قد استكشفت الدورة الأخيرة للجنة سُبُل التعزيز في إطار استراتيجيات الحد من الفقر، والنمو، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر. وتناولت أيضا بالبحث أهمية الاستثمار في قطاعي الزراعة والبنية التحتية وتعميم التجارة في الاستراتيجيات الوطنية حفزا للنمو الاقتصادي وتحقيقا للغايات الإنمائية للألفية.

٢٨ - ويتطلب أيضا تحسين قدرة أفريقيا على تحقيق الغايات الإنمائية للألفية وجود علاقات جديدة ونشطة بين أفريقيا وشركائها تقوم على أساس الثقة والمسؤولية المشتركة فيما يتعلق بفعالية التنمية. وسيتعين على شركاء أفريقيا في التنمية الوفاء بالتزاماتهم بزيادة تدفقات المعونة زيادة كبيرة وبطريقة يمكن التنبؤ بها ومتسقة. ونظرا لأهمية تفعيل المساءلة المتبادلة ورصد الالتزامات، فقد أولت الدورة الأخيرة للجنة اهتماما خاصا لتقرير الاستعراض المتبادل المشترك الأول الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأبرز التقرير العديد من القضايا الرئيسية، بما في ذلك المقاييس المرجعية لقياس التقدم المحرز نحو الوفاء بالالتزامات المتفق عليها تبادليا؛ وتحديات تحسين فعالية المعونة؛ وتعزيز تماسك السياسات.

٢٩ - واضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منذ دورتها السابعة والثلاثين، التي عُقدت في عام ٢٠٠٤ وركزت على التمويل من أجل التنمية في أفريقيا، بعدد من أنشطة المتابعة. وفي ”اجتماع المائدة المستديرة الكبير“ الرابع الذي نظمته اللجنة في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، نظرت اللجنة في دور الدولة في التصدي للمعوقات الرئيسية التي تواجه الاستثمار الخاص، واقترحت تدابير عدة على صعيد السياسات تتصل بالقطاع المالي المحلي، والبنية التحتية والتكامل الإقليمي، ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والشراكات بين القطاعين العام والخاص وإنشاء مرفق لمناخ الاستثمار يرتبط ارتباطا وثيقا

بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ويتلقى منها الدعم. وفي تقريرها الاقتصادي عن أفريقيا عام ٢٠٠٥ المعنون ''مواجهة تحديات البطالة والفقر في أفريقيا''، عرضت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا توصيات بشأن السياسات لزيادة الاستثمار من شأنها أن تفضي إلى إيجاد فرص عمل، وخصوصا في القطاع الخاص، وإلى الحد من الفقر. ويشدد التقرير على ضرورة إجراء عدد إضافي وأكثر تعمقا من الإصلاحات في كثير من المجالات من قبيل سياسات التعليم والتدريب والتجارة؛ وضرورة تهيئة بيئة تمكينية لقطاع الأعمال تساعد في جذب الاستثمار المحلي والأجنبي.

٣٠ - ودعما للأهداف التجارية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أربعة اجتماعات دون إقليمية لأفرقة خبراء لتعزيز القدرة التفاوضية للدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (آذار/مارس ٢٠٠٥)، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (آذار/مارس ٢٠٠٥)، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (نيسان/أبريل ٢٠٠٥). وتشجيعا للتجارة البينية في أفريقيا، نظمت اللجنة اجتماع خبراء في آذار/مارس ٢٠٠٥ لمناقشة معوقات التجارة الأقاليمية والتدابير اللازمة للتصدي لها.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

٣١ - تواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا تركيزها على تنمية منطقة تعاني أزمات. وقد تباحثت اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين (المعقودة في دمشق من ٩ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥) بشأن الآثار التي خلفتها الحرب وحالة عدم الاستقرار في مجالات التعاون والتكامل الإقليميين وعملية التنمية في منطقتها؛ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ والسياسات الاجتماعية ذات الصلة في المنطقة. فالحروب المتقطعة والمخاطر المحتملة تركت بصمتها على عملية التنمية في منطقة غرب آسيا أكثر من أي جزء آخر من العالم. ووفقا لما ذكرته اللجنة، لو لم تخض المنطقة حربا في عامي ١٩٩٠-١٩٩١ لكانت بحلول عام ٢٠٠٢ قد أصبحت أكثر ثراء بمقدار ٦٠٠ بليون دولار على الأقل. ولو غاب الخطر الحقيقي أو الإحساس بالخطر، لأمكن خفض معدلات الفقر في منطقة اللجنة بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٣٢ - ومع ذلك، فإن الدراسة الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٤ ترى أنه بالرغم من أن هذه المسائل تعتبر ''قوة رئيسية'' إلا أنها ليست ''بالقوة القاهرة'' وأن التنمية المتوازنة يمكن إطلاق شرارتها باستخدام المزيج الملائم من السياسات. وتشكل معدلات الاستثمار المتقهقرة السبب الرئيسي في سوء الأداء الاقتصادي، حيث انخفضت عن معدلات

الاستثمار في العالم النامي بنسبة ٤ في المائة في المتوسط. وبينما يتطلب إحياء اقتصاد المنطقة، أولا وقبل كل شيء، إنهاء الصراعات العسكرية والسياسية، من اللازم إيجاد مؤسسات تتسم بالكفاءة وتحسين التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الاستثمارية والمنظمات المانحة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تشمل السياسات تدابير ترمي إلى تحقيق نمو قائم على كثافة استخدام الأيدي العاملة، حيث أن المنطقة ستحتاج خلال السنوات العشر المقبلة إلى ٣٥ مليون فرصة عمل لخفض معدلات البطالة. وينبغي أن تركز السياسات أيضا على الحاجة إلى تحسين توزيع الدخل وإيجاد أصول جديدة، ومواءمة النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل، وعلى الإصلاح المالي.

٣٣ - وفي مجال السياسات الاجتماعية، تابعت اللجنة المرحلة الثانية من مشروع رئيسي بعنوان ''نحو سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية في منطقة الإسكوا''. ويهدف هذا المشروع على المدى الطويل إلى تمكين الدول الأعضاء من: (أ) تبني منظور متكامل وسياسات متسقة فيما يتعلق بالتعليم والصحة والتوظيف والحماية الاجتماعية، إلخ؛ (ب) رصد وتقييم عمليات تخطيط وتنفيذ السياسات الاجتماعية المتنوعة والتنسيق القائم بين الجهات المعنية الرئيسية، بما في ذلك الوزارات والسلطات الوطنية الأخرى المعنية والمنظمات غير الحكومية ومراكز البحوث المتخصصة.

٣٤ - وخلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، عُقد العديد من الاجتماعات وحلقات العمل التي تهدف في المقام الأول إلى توفير التوجيه و المدخلات للتقرير الإقليمي عن السياسات الاجتماعية. وعن طريق هذه العملية، أصدرت اللجنة أيضا سلسلة من التقارير الوطنية عن السياسات الاجتماعية توفر المعلومات والمؤشرات اللازمة عن حالة السياسات الاجتماعية وتأثيرها على قطاعات رئيسية من قبيل الصحة والتعليم ، وعن الحد من الفقر، والأسرة، والفئات الضعيفة، وشبكات السلامة الاجتماعية في بلدان المنطقة. وركزت دراسات أخرى على مسائل مواضيعية اجتماعية بما في ذلك الروابط بين الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية.

٣٥ - وأحيطت اللجنة أيضا خلال الدورة بما استجد في مجال الآليات الرامية إلى تكامل نظم النقل المتنوعة في المنطقة، وهو ما تيسره اللجنة دعما للتكامل الإقليمي. وقُدم ''اتفاق التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي'' من أجل اعتماده في الدورة. وهذا الاتفاق هو الثالث بعد الاتفاق المتعلق بالطرق الدولية في المشرق العربي (أيار/مايو ٢٠٠١) والاتفاق المتعلق بالسكك الحديدية الدولية في المشرق العربي (نيسان/أبريل ٢٠٠٣) وهي اتفاقات

انبثقت جميعها عن ”إعلان اعتماد وتطوير النظام المتكامل في المشرق العربي (أيار/مايو ١٩٩٩)“.

رابعا – التعاون الأقاليمي – تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية: منظور إقليمي

٣٦ – يرتبط تنفيذ نتائج والتزامات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ارتباطا وثيقا بالوفاء بالالتزامات المبينة في إعلان الألفية. وتعزز هذه النتائج والالتزامات أيضا بعضها البعض. وفي ظل تلك الخلفية، يسعى التحليل الوارد فيما يلي للمنظور الإقليمي للتقدم المحرز في مجال تنفيذ هذه النتائج والالتزامات والعقبات والمعوقات المواجهة إلى إلقاء الضوء على الروابط البالغة الأهمية بين الوسائل والغايات من ناحية، وبين استدامة الإنجازات والعلاقة بين القضاء على الفقر والتوظيف والإدماج الاجتماعي من ناحية أخرى، وهي أمور تأتي العولمة لتضيف إليها بعدا حاسما.

لمحة عن الأداء المتباين

٣٧ – تبلور الغايات المبينة في إعلان الألفية موجزا جامعا للجوانب المتعددة الأبعاد للتنمية التي تؤثر على قطاعات واسعة من السكان لا سيما في البلدان النامية. وتُبرِز هذه الغايات، مقترنة بالمؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، الحاجة الملحة إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع ومستدام في البلدان النامية مع تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. وفي ذلك الإطار، تكشف التقييمات والتحليلات الإقليمية التي تجريها اللجان الإقليمية بشأن الاتجاهات الإنمائية وتنفيذ الغايات المنبثقة عن تلك المؤتمرات، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، عن صورة متباينة في أحسن الأحوال، تشير في معظمها إلى أوجه قصور هامة. وكثيرا ما تشير التقييمات والتحليلات أيضا إلى أمثلة لتناقضات صارخة في الإنجازات. والرسالة الكامنة التي تُستخلص من هذه التقييمات والتحليلات الإقليمية ودون الإقليمية هي أن التعميم فيما يتعلق بالاتجاهات العالمية والإقليمية يخفي الاختلافات الشاسعة بين المناطق الإقليمية ودون الإقليمية وداخلها، بل وفي بعض الأحيان داخل البلدان.

٣٨ – وفي بعض أجزاء العالم النامي، لا سيما في الصين وشرق آسيا، كانت هناك مكاسب إنمائية حقيقية وحدث تقدم هام في مجال خفض عدد الفقراء المعدمين وحالات الفقر. فبلدان جنوب وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا أصبحت حاليا

على الطريق نحو بلوغ الغاية المتعلقة بالفقر. وفي هذه البلدان التي تضم بلدين هما الأكثر سكانا في العالم، من المحتمل إلى حد لا بأس به بلوغ الهدف العالمي المتمثل في خفض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك، لا يعني هذا أن هدف الغايات الإنمائية للألفية المتعلق بالجوع يمكن تحقيقه بصورة شاملة، حيث يرجح أن الانخفاض الذي يُرجى تحقيقه في عدد السكان الذين يعانون الجوع بحلول ذلك التاريخ من المحتمل ألا يتحقق . بل إن المرء إذا تجاوز التعميم الواسع لأدرك أن بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي ليست في معظمها على الطريق نحو بلوغ الغاية المتعلقة بالفقر ومعظم الغايات الإنمائية الأخرى للألفية. ومن المتوقع ألا يحقق نصف بلدان رابطة الدول المستقلة وجنوب شرق أوروبا غاية واحدة على الأقل من الغايات الإنمائية للألفية. وعلى هذا، تتطلب الحالة تصعيدا كبيرا للجهود عن طريق اتخاذ مبادرات ملموسة من جانب كل من البلدان المتلقية والبلدان المانحة وذلك في إطار استراتيجية منطلقها هو السعي إلى تحقيق الغايات الإنمائية للألفية.

٣٩ - ومن الجوانب الأخرى لسيناريو التنمية أن أغلبية البلدان، وبخاصة في مناطق آسيا وأمريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية لأوروبا، شهدت منذ عقد التسعينات تزايد غياب العدالة في توزيع الدخل. ولا تزال أمريكا اللاتينية المنطقة ذات المؤشرات الأسوأ فيما يتعلق بتوزيع الدخل. وفي حين يكشف ذلك عن أوجه قصور كبيرة على صعيد السياسات في المجالات الاجتماعية، فإنه أيضا انعكاس لمشكلة تتعلق بـ ''نوعية'' النمو الاقتصادي. فبينما ييسر النمو الحد من الفقر، لم يكن في الوقت نفسه كل نمو "في صالح الفقراء" بنفس القدر. واستنادا إلى ذلك، تتبين الحاجة إلى جعل مسائل توزيع الدخل هي محور عملية وضع السياسات في البلدان التي تشهد تفاوتا متزايدا.

٤٠ - ويبدو التباين واضحا أيضا في مجالات أخرى. فعلى سبيل المثال، أصبحت المناطق كافة على الطريق نحو تحقيق الأهداف المتعلقة بتعميم التعليم الابتدائي. بيد أن المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي تحققت في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ولكنها لا تزال متخلفة في أفريقيا وآسيا، بما في ذلك غرب آسيا. ويُلاحظ أيضا أن الفتيات يمثلن حوالي ٥٧ في المائة من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، ويمثلن أكثر من ٦٠ في المائة من أولئك الأطفال في جنوب وغرب آسيا. وقد أظهر استعراض السنوات العشر لمنهاج عمل بيجين، بصورة قاطعة، تفاوت التقدم صوب تحقيق المساواة بين الجنسين، حتى عن طريق التحسينات المبينة التي تحققت في البيئة المعيارية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي على وجه العموم.

القضاء على الفقر والجوع

٤١ - يظل الفقر التحدي الأعظم الأوحد للتنمية في المناطق كافة. وبشكل عام، ينتظر أن تحقق منطقة آسيا والمحيط الهادئ بحلول عام ٢٠١٥ الهدف المتعلق بفقر الدخل البالغ دولارا واحدا يوميا بل وقد تتعداه بهامش كبير. بيد أن التقديرات تبين أن هذه المنطقة لا يزال يوجد فيها أكبر تركيز للفقراء، حيث يقرب عددهم من ٧٠٠ مليون نسمة، يمثلون ثلثي فقراء العالم تقريبا، ويعيش زهاء ٨١ في المائة منهم في الصين والهند، وهما من البلدان العديدة ذات الأداء المتميز في المنطقة.

٤٢ - وفي أفريقيا، يظل التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بطيئا إلى أقصى حد. وعلى الرغم من تحقق بعض الإنجازات الايجابية الجديرة بالملاحظة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وبخاصة في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية، لا تزال احتمالات أن تحقق المنطقة الغاية المتعلقة بالفقر دون تدخل هام ودعم معجَّل بعيدة المنال. كما أن القصور المتفشي على نطاق واسع في مجال تحقيق أغلب الغايات الإنمائية للألفية يعيق آفاق التنمية في أفريقيا جنوب الصحراء حيث لا يزال انعدام الأمن الغذائي وارتفاع معدل وفيات الأطفال والوفيات النفاسية واتساع نطاق الأحياء الفقيرة واستشراء الفقر المدقع أمورا واسعة الانتشار. وجدير بالذكر في هذا الصدد أن عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في أفريقيا جنوب الصحراء قد تضاعف.

٤٣ - وقد تعثّر التقدم في مجال خفض معدل الفقر المدقع في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي مما أسفر عن زيادة العدد المطلق للفقراء المعدمين بمقدار ٣ ملايين نسمة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٤. وفي حين أن ستة من بلدان المنطقة نجحت بالفعل في تحقيق الهدف المتعلق بالفقر أو يُرجح نجاحها في تحقيقه، فإن ٩٦ مليون شخص، أي ١٨,٦ في المائة، من مجموع سكان المنطقة، ما زالوا يعيشون في فقر مدقع. وحققت خمسة بلدان بالفعل الهدف المتعلق بخفض الجوع بنسبة ٥٠ في المائة. بيد أن عشرة بلدان من بين ٢٤ بلدا جرى تحليل حالتها شهدت زيادة في معدل نقص التغذية أو لم تستطع خفضه بما يكفي لوضعها على الطريق نحو بلوغ الهدف.

٤٤ - وحتى مع انخفاض مستويات الفقر في بعض بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، لن تتمكن هذه المنطقة ككل، بحلول سنة ٢٠١٥، من تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف. وقد كان لحالة الصراع أثرها السلبي على بعض بلدان المنطقة. ففي الأرض الفلسطينية المحتلة، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى أدنى من المستوى الذي كان عليه في سنة ١٩٨٦.

٤٥ - ويضم جنوب شرق أوروبا وبلدان رابطة الدول المستقلة جزءا كبيرا من الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر، مع بقاء عدد الحالات مرتفعا في سبعة بلدان ذات دخل منخفض في تلك المنطقة. ويتوقع ألا يحقق حوالي نصف هذه البلدان غاية واحدة على الأقل من الغايات الإنمائية للألفية، وبخاصة الغايات المتعلقة بالفقر ووفيات الأطفال والوفيات النفاسية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويتراوح عدد الأشخاص الذين يقل دخلهم عن دولار واحد يوميا في هذه البلدان بين ١٢ و ٢٢ في المائة. ويبدو على الخصوص أن النمو الاقتصادي والحماية الاجتماعية يساعدان على الحد من الفقر في البلدان الأربعة المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا) أكثر مما يساعدان على ذلك في بلدان جنوب شرق أوروبا الأخرى.

استدامة الإنجازات

٤٦ - من الأمور التي لا تقل أهمية عما سبق البعدان المتمثلان في استدامة إنجازات الغايات الإنمائية للألفية وضمان بيئة تمكينية للتنمية على المديين المتوسط والطويل. وحتى في عدة من بلدان آسيا، فُقدت المكاسب المحققة في إنجاز الهدف المتعلق بالفقر خلال أوائل التسعينات بسبب إدارة الاقتصاد الكلي غير الفعالة وسوء الحكم واستمرار استبعاد المرأة والفقراء وقطاعات السكان المهمشة فيما يتعلق بتوفير خدمات الصحة والتعليم والصرف الصحي على الصعيد المحلي. ويمكن كذلك ملاحظة نفس نواحي القصور في بعض المناطق الإقليمية الأخرى. كما أن الأزمات المالية وتقلبات تدفق رأس المال، التي تعرضت لها آسيا وأمريكا اللاتينية بوجه خاص منذ التسعينات، فضلا عن سلسلة الكوارث الطبيعية، بما فيها كارثة التسونامي الأخيرة، أدت إلى وقف التقدم وإلى زيادة الفقر في البلدان المتأثرة.

٤٧ - ومن الضروري لبعض البلدان ولأكثر الأشخاص تضررا أن تكون ثمة تدخلات موجهة مع دعم داخلي وخارجي كاف يستمر خلال مدة زمنية كافية وكجزء من استراتيجية إنمائية شاملة. وكثرة من البلدان المتضررة جغرافيا تعاني من ظروف زراعية — مناخية سلبية، وهي عرضة للكوارث الطبيعية. ومن الشائع أن توجد جيوب للفقر المدقع داخل البلدان في كل المناطق التي تحتوي على أماكن يتعذر الوصول إليها جغرافيا ومجتمعات ريفية نائية وأحياء عشوائية حضرية فقيرة. وفي بعض الأوقات، تبقى فئات بأكملها تقريبا، من قبيل الشعوب الأصلية والأقليات العرقية التي تعاني من الاستبعاد الاجتماعي، حبيسة فقر رهيب. ولا تزال المرأة بوجه خاص ضعيفة في كثير من البلدان بجميع المناطق. وعلى سبيل الإيضاح، تجدر الإشارة إلى حالة المرأة في أفريقيا جنوب الصحراء. فالمرأة هناك تشكل ما يصل إلى ٦٠ في المائة من القطاع غير الرسمي و ٧٠ في المائة من اليد العاملة الزراعية وفي

غرب آسيا وفي معظم المناطق الأخرى، تتوافر للمرأة أيضا فرص أقل من فرص الرجل للحصول على التعليم والصحة والتكنولوجيا.

٤٨ - وتقوض جائحة فيروس نقص المناعة البشرية، التي يزيد من حدتها الانتشار الواسع والمتزايد لأمراض معدية أخرى من قبيل الملاريا والسل، الحالة الاقتصادية في كثير من البلدان في أفريقيا وأماكن أخرى، من بينها منطقة البحر الكاريبي ووسط وشرق أوروبا والصين وجنوب آسيا. وعلاوة على ذلك، يشكل هذا الانتشار تهديدا على المديين المتوسط والطويل لتنمية البلدان المتضررة، وكذلك لنسيج هياكلها الاجتماعية والاقتصادية وتعزيزاتها من الموارد البشرية. ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، انخفض فعلا متوسط العمر المتوقع في تسعة بلدان أفريقية إلى أقل من ٤٠ سنة بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤٩ - وقد أدت الصراعات والحروب في الشرق الأوسط وفي مناطق واسعة من أفريقيا إلى تقويض هائل للآفاق المستقبلية لتلك البلدان، مع تحويل مسار مواردها الشحيحة عن التنمية في الوقت نفسه. ونظرا لعدم الاستقرار الإقليمي والتوترات السياسية، فقدت منطقة غرب آسيا، في المتوسط، نقطتين مئويتين من معدل النمو سنويا منذ عام ١٩٨٠. وبين سنتي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠، شهدت أفريقيا ١٩ صراعا كبيرا، حيث انخفض نصيب الفرد من معدل النمو بنسبة ٢,٢ في المائة خلال الصراعات وبنسبة مماثلة تقريبا خلال عدة سنوات بعد نهاية الأعمال الحربية.

الفقر والعمالة والاندماج الاجتماعي

٥٠ - تتصف العمالة، وهي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الاندماج الاجتماعي، باستمرار عنيد لعدد من العوامل المعاكسة في معظم المناطق، وبخاصة في أفريقيا وغرب آسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وتحتل أفريقيا المكانة الثانية بعد الشرق الأوسط من حيث ارتفاع معدل البطالة، فنسبة العاطلين عن العمل فيها تبلغ ١٠,٤ في المائة. وحتى مَن يعملون، لا يكفي دخل ٤٥ في المائة منهم لتوفير الاحتياجات الأساسية لعائلاتهم. وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ليس هناك ما يشير إلى انخفاض سرعة الاتجاه نحو مستويات أعلى للبطالة، التي تبلغ حاليا ١٠ في المائة. وبحلول نهاية سنة ٢٠٠٣، بلغ عدد العاطلين عن العمل في شرق أوروبا حوالي ١٨ مليونا وبلغ في رابطة الدول المستقلة حوالي ١٠ ملايين. ومن الملاحظ بشكل خاص، في عدة مناطق أو مناطق دون إقليمية، من بينها الشرق الأوسط ووسط آسيا، أن فرص عمل المرأة انخفضت وتحولت في الغالب إلى وظائف ذات أجور منخفضة وفوائد اجتماعية قليلة أو منعدمة. وفي معظم

المناطق، اتسمت الوظائف التي أنشئت خلال العقد الأخير بانخفاض الإنتاجية وانعدام الحماية الاجتماعية. وخلال التسعينات، كان ٧ من كل ١٠ وظائف في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في القطاع غير الرسمي. وتهيمن المرأة في الاقتصاد غير الرسمي في جميع المناطق.

٥١ - ويتوقف الحد من الفقر ومن فقر العمل أيضا على نمو الإنتاجية. ولإبراز هذه النقطة، تستشهد إحدى دراسات منظمة العمل الدولية بمنطقتي شرق آسيا وجنوب آسيا، اللتين شهدتا أعلى معدلات نمو الإنتاجية خلال العقد الأخير. ونتيجة لذلك، بدأت تنخفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم والفقر العام في هاتين المنطقتين دون الإقليميتين. ولا يزال الضغط الديمغرافي شاغلا جديا لأسواق العمل في أفريقيا وغرب آسيا ومنطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وكذلك في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ويوجد في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا أعلى معدل سنوي للمنضمين الجدد إلى القوى العاملة في العالم، ويشكل الشباب نسبة مئوية متزايدة ممن يبحثون عن العمل. ومحو الأمية الوظيفي، في عدد من بلدان تلك المناطق، منخفض جدا وغير مناسب للتكيف مع الأنماط المتغيرة لسوق العمل المعولمة، التي تقتضي التكيف مع المنافسة. وتؤدي السياسات التعليمية غير الملائمة إلى تنافر بين عرض المهارات والطلب عليها وإلى توافر معروض منخفض من المهارات. وتعاني شرائح واسعة من السكان في بلدان كثيرة من الاستبعاد نظرا للأمية. وفي البلدان العربية، يعاني من الأمية ٢٧ في المائة من الرجال ونسبة مذهلة من النساء تصل إلى ٤٩ في المائة.

٥٢ - ونظرا لحالة انتشار البطالة السافرة أو المقنعة وكذلك تزايد انعدام المساواة في الدخل في معظم المناطق، يجب أن يكون إيجاد فرص للعمل وسيلة أولية للتقدم نحو المزيد من المساواة من حيث توزيع الدخل والقضاء على الفقر المدقع. وبما أن توزيع الدخل في بلد من البلدان يرتبط بنمط التنمية الإنتاجية لهذا البلد، فمن اللازم وضع سياسات للحد من عدم التجانس الاجتماعي والإنتاجي داخل البلدان. ونظرا لوجود أنواع مختلفة من الشركات (غير الرسمية والصغيرة والمتوسطة والكبيرة)، كل بمواطن قوتها وضعفها، ومن الضروري تصميم سياسات متمايزة وشراكات بين القطاعين الخاص والعام لمعالجة مشاكلها وإمكاناتها.

٥٣ - ويجب أن يكون تعزيز العدالة الاجتماعية حجر الزاوية في جدول الأعمال العام من التدابير الحكومية الضرورية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ويتطلب ذلك تعزيزا مؤسسيا كبيرا لإدماج السياسات الاقتصادية والاجتماعية إدماجا أوضح وتقييم الأثر التوزيعي للسياسات الاقتصادية على تحسين سُبل عيش الناس. واستقرار الإنفاق الاجتماعي

أمر جوهري، وذلك لأن عدم الاستقرار والتقلبات يؤديان إلى انخفاض مستوى الكفاءة والإنفاق الاجتماعي. وضمان حصول الفقراء على الخدمات العامة مهم أيضا وينبغي أن يعتبر الاستهداف أداة وليس بديلا لحصول الجميع على تلك الخدمات. وهناك حاجة عاجلة إلى بنية مؤسسية جديدة لمعالجة مسألة العدالة الاجتماعية وتحقيق التماسك الاجتماعي.

التكيف مع العولمة

٥٤ - تبرز التحليلات الإقليمية الارتباطات والتآزرات بين الغايات الإنمائية للألفية، بما فيها الغاية ٨، التي تعزز قدرات البلدان النامية لتكون أكثر فعالية في التأقلم مع العولمة. وفي معظم هذه البلدان، وبخاصة أشدها فقرا وأكثرها حرمانا، يؤثر انعدام القدرات تأثيرا مباشرا على حالة الفقر وآفاق التنمية فيها. وبينما أسفرت مبادرة البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون عن فوائد ملموسة للعديد من البلدان الأفريقية الأقل نموا، لا تزال بلدان كثيرة أخرى في حالات مماثلة تنتظر بعض التخفيف من ديونها. وحتى البلدان المستفيدة من المبادرة شهدت تدهورا كبيرا في الأوضاع الاقتصادية التي كان يقوم عليها تخفيف ديونها، وسقطت مرة أخرى عدة بلدان، بما فيها تلك البلدان القليلة التي حصلت على تخفيف للديون، في هوة المزيد من الديون التي لا يمكن تحملها. وفي أفريقيا وفي أماكن أخرى توجد بلدان ''شبيهة بالبلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون'' وبلدان ذات دخل متوسط مثقلة بقدرات غير مستدامة لخدمة الديون ولديها موارد غير كافية البتة لتمويل الغايات الإنمائية للألفية. ويظهر من بيانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن مبلغا قدره ٨٠ سنتا من كل دولار ورد إلى أفريقيا من مصادر أجنبية للتنمية الاقتصادية خرج منها ثانية، مما يشير إلى هروب واسع لرؤوس الأموال نتيجة للديون قبل كل شيء. وقد عانت منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من انخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية وفي تدفقات رؤوس الأموال وفي مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر، ونسبة متوسط ديون هذه المنطقة إلى الصادرات (أكثر من ١,٥) تفوق النسبة الموجودة في أي منطقة نامية أخرى. وعلاوة على ذلك، تعيق قيود تجارية صارمة، من بينها القيود على التجارة البينية، الصادرات الزراعية والصناعية للبلدان النامية في جميع القارات. ولا تزال حصة التجارة البينية في أفريقيا وبين البلدان العربية لا تتجاوز ١٠ في المائة من تجارة كل من هاتين المنطقتين. وقد أوضحت التجربة الآسيوية بما فيه الكفاية أهمية مبادرات تعزيز الصادرات والتجارة وأثرها على الغايات الإنمائية للألفية.

التحديات الرئيسية

٥٥ - لقد كانت تجارب الصين وشرق آسيا والهند دليلا قويا على التقدم السريع الذي يمكن إنجازه في التصدي للفقر. وعلاوة على ذلك، أظهرت تجارب بلدان، وبخاصة في أمريكا

اللاتينية وآسيا، الحاجة المطلقة إلى الاحتراز ضد التقلبات الاقتصادية والمالية العالمية، الذي يمكن بدونه أن تندثر بين عشية وضحاها مكاسب تتحقق بجهد جهيد. وفي الوقت نفسه، إن كان النمو الاقتصادي المرتفع ضروريا فإنه غير كاف لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية والأهداف المحددة في المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة المعقودة في التسعينات. ويجب كذلك ضمان قدرة التنمية على الاستمرار على المديين المتوسط والطويل. ويتطلب ذلك في الغالب إصلاحات أساسية في الحكم وسياسات الاقتصاد الكلي على الصعيد الوطني من جهة، وتهيئة بيئة تمكينية داعمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وعلى الصعيد الوطني، لا بد من خليط من سياسات الاقتصاد الكلي التي تجعل التنمية الاجتماعية والإنسانية هي المحور، مع مجموعة ملائمة من مبادرات السياسات الموجهة، لمعالجة مسائل الفقر والاندماج الاجتماعي والتماسك الاجتماعي. والواقع أن هناك حاجة ماسة إلى عهد مالي لضمان المساءلة والشفافية والكفاءة في استخدام الإيرادات العامة مع زيادات صافية في البرامج الاجتماعية التي تضم التعليم والرعاية الصحية والتغذية والإدارة البيئية السليمة. وعلى الرغم من أن الحاجة إلى زيادة الإنفاق الاجتماعي، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، تنال اهتماما متزايدا من بلدان جميع المناطق النامية، يبدو أن منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تقود بالقدوة. وبين فترتي ١٩٩٠-١٩٩١ و ٢٠٠٠-٢٠٠١، زادت بلدان هذه المنطقة جميعها تقريبا إنفاقها الاجتماعي سواء بالقيمة المطلقة أو نسبيا. وعلى نطاق المنطقة، ارتفعت النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي المخصصة للإنفاق الاجتماعي في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من ١٠,١ في المائة إلى ١٣,٨ في المائة. ويجب أن ينطوي هذا الاتجاه، الذي يتوقع أن يستمر، على استهداف أفضل للإنفاق الاجتماعي وتعزيز للمؤسسات الاجتماعية. وينبغي للمناطق الأخرى التي توجد فيها بلدان منخفضة الدخل أن تتبع نمطا مماثلا.

٥٦ - والاستثمارات في البنية التحتية ورأس المال البشري هي حجر الأساس لزيادة متوسط الإنتاجية ولضمان نمو مرتفع خلال فترة زمنية مستدامة. والاستثمارات في البنية التحتية المادية مثل النقل والمياه والصرف الصحي والطاقة والاتصالات تطلق إمكانات النمو وتتغلب على العوائق الجغرافية في البلدان المنخفضة الدخل. ويجب أن تدمج استراتيجيات الحد من الفقر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. ومن المهم أيضا أن يعالج هذه المسائل الحوار بشأن ورقات استراتيجية الحد من الفقر المملوكة للبلدان، كما يجب أن يعالج مسائل المساواة بين الجنسين والعمالة وحقوق العمال للمساعدة على تحقيق النمو الضروري مع ضمان تحقيق التنمية فوائد تدوم.

٥٧ - وفي ظل تزايد الاعتماد المتبادل، يجب استكمال السياسات والتدابير الوطنية ودعمها ببيئة دولية مواتية وتشتد حاجة بلدان نامية كثيرة، وبخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نموا، إلى مساعدة إنمائية رسمية دعما للتنمية فيها. وبالمثل، هناك حاجة ماسة إلى اختتام مبكر وناجح لجولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، مع تحسين إمكانية الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة النمو، وتحرير تجاري طموح للبضائع الزراعية وعلى الخصوص للسلع الأساسية، فضلا عن ترتيبات تجارية إقليمية مطابقة لقواعد منظمة التجارة العالمية. وأساسا، هناك حاجة ماسة إلى تصميم السياسات الوطنية والإقليمية والعالمية بشكل متناسب لجعل البلدان النامية أقدر عن تحقيق التنمية المستدامة في عالم متزايد العولمة.

القيمة المضافة للنُهج الإقليمية

٥٨ - مع تزايد الترابط الاقتصادي العالمي، يوفر التعاون الإقليمي للبلدان أداة فعالة لمواجهة التحديات الإنمائية المشتركة وتحقيق الغايات الإنمائية للألفية. ومن الضروري بناء المنافع العامة الإقليمية في إطار أوسع للشراكات العالمية والإقليمية والوطنية. والتعاون بين بلدان الجنوب، بوجه خاص، يمكِّن البلدان النامية من تبادل التجارب واستعمال مواردها وتكنولوجياتها الخاصة بها بمزيد من الكفاءة لتحقيق التنمية المستدامة. وهو يساعد أيضا على وقايتها من الصدمات والتقلبات التي تشهدها البيئة الاقتصادية والمالية العالمية. ولئن كانت لملكية الغايات الإنمائية للألفية على الصعيد القطري أهمية رئيسية، فإن من شأن النهج الإقليمية أن تعزز الممارسات الجيدة على الصعيد القطري وأن تروج لها على نطاق أوسع في جميع أنحاء المنطقة. وبإمكان التعاون الإقليمي أن يبعث النشاط في الشراكة بين البلدان والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف وكذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. بل إن التآزرات بين الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية ضرورية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية ولبلوغ الأهداف المحددة في المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة المعقودة في التسعينات.

٥٩ - وبالإضافة إلى الاتفاقات العالمية بشأن مسائل المعونة والديون والتجارة، توفر التجارة والاستثمار على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي فرصا كبيرة لعمليات الاندماج ومبادرات التعاون الإقليمية ودون الإقليمية. ومن شأنهما أيضا أن يؤديا إلى إنشاء بنى تحتية وشبكات للنقل ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كذلك تؤدي السياسات الصحية والبيئية الإقليمية ودون الإقليمية في سياق عابر للحدود دورا مهما في منع الأمراض وفي ضمان النمو مع الاستدامة البيئية. والطلب المتزايد على الموارد الطبيعية يشجع على تعزيز سياسات التعاون الإقليمي. ومن ثم، ينبغي أن يظل تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي

عنصرا حاسما لتحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية ولتنفيذ الغايات الإنمائية للألفية تنفيذا فعالا.

خامسا – الروابط الفعالة فيما بين اللجان الإقليمية وبين اللجان والشركاء الآخرين

ألف – تعميم أنشطة اللجان الإقليمية على الصعيد العالمي

٦٠ – ساهمت الأمانة التنفيذية للجان الإقليمية بهمة في جميع اجتماعات اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وإضافة إلى تبادل المعلومات ووجهات النظر بشأن التحضير لمؤتمر القمة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ والمنشورات الرئيسية، أولت اللجنة اهتماما خاصا للتحضير للميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وساهمت اللجان الإقليمية بهمة في المجموعات المواضيعية الإحدى عشرة للجنة التي أنشئت لتخطيط وتنسيق الأنشطة الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة.

٦١ – وقد أهابت الجمعية العامة في الفقرة ٧ من قرارها ٢٥٠/٥٩، بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، بين أمور أخرى، بمنظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ولجانه الإقليمية وسائر كياناته الإقليمية ودون الإقليمية أن تعمل على تكثيف تعاونها وأن تعتمد نهجا قائمة على مزيد من التعاون لدعم المبادرات الإنمائية على المستوى القطري بناء على طلب البلدان المستفيدة، وبوجه خاص عن طريق تعاون أوثق في إطار نظام المنسقين المقيمين، وعن طريق تحسين آليات الحصول على القدرات التقنية لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. كما أكد قرار الجمعية على أهمية استخدام القدرات التحليلية والمعيارية للجان الإقليمية والمنظمات غير الممثلة على المستوى القطري من أجل عملية التقييمات القطرية الموحدة.

٦٢ – وتتباين في الوقت الحاضر مشاركة اللجان الإقليمية في التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من منطقة إقليمية إلى أخرى، وهي متفاوتة عموما وإن كانت تنمو في معظم المناطق الإقليمية. وفي ضوء تزايد تطبيق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للامركزية على الصعيد الإقليمي، فإن هناك حاجة أكبر للتنسيق المحسّن والمنتظم مع اللجان الإقليمية. وينبغي استخدام قدراتها التحليلية والميزة النسبية التي تتحلى بها عمليا في معالجة قضايا عابرة للحدود وتعزيز المبادرات ذات الصلة من قبيل النقل المشترك والبنية التحتية للطاقة، والمياه العابرة للحدود، والتجارة العابرة للحدود والإقليمية، وتيسير وتنسيق القواعد والمعايير، استخداما أوفى من أجل التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وعلاوة على ذلك، فإن علاقاتها الراسخة بالمنظمات

الإقليمية ودون الإقليمية خارج منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك تجمعات التكامل، ستكون حتما مفيدة جدا. وكما هو مبين في الفرع أولا من هذا التقرير، فإن الأمناء التنفيذيين يستكشفون مع الرؤساء التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية سُبلا إضافية لتنسيق أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة على كل من الصعيد الأقاليمي والإقليمي والقطري.

٦٣ - وفي المشاورات مع اللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حددت بالذات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في أولوياتها الموجهة نحو النتائج لعام ٢٠٠٥ عدة اقتراحات لمعالجة القضايا التي أثيرت في القرار السابق الذكر. وتشمل هذه: (أ) استراتيجية وبرنامجا تدريبيا لتمكين الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة من المعالجة الفعالة للقضايا الإنمائية الفنية والاقتصادية في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ (ب) تعزيز القدرة على الصعيد القطري لدعم زيادة مشاركة وكالات الأمم المتحدة وكياناتها غير المقيمة بما فيها اللجان الإقليمية في التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وورقات استراتيجية الحد من الفقر.

باء - الشراكة على الصعيد الإقليمي

١ - الشراكة ضمن منظومة الأمم المتحدة: اجتماعات التنسيق الإقليمية

٦٤ - أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المرفق الثالث لقراره ٤٦/١٩٩٨، تكليفا بعقد اجتماعات تنسيقية إقليمية برئاسة نائبة الأمين العام أو تحت إشراف الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية. والغرض من هذه الاجتماعات هو تقديم استجابة استراتيجية ومتماسكة من قِبل منظومة الأمم المتحدة للقضايا ذات الأولوية في المناطق الإقليمية ذات الصلة ضمن جدول الأعمال الإنمائي العام للأمم المتحدة. وخلال الفترة المستعرضة، عقدت هذه الاجتماعات على النحو التالي: اللجنة الاقتصادية لأوروبا في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في ٢٥ أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وكذلك في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛ واللجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في ٦-٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في ٩-١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ومنذ بدء هذه الاجتماعات، تشاورت اللجان الإقليمية مع المنظمات الشريكة بشأن جداول أعمالها واستمرت في تنظيمها في حدود الموارد الموجودة وبمرونة.

٦٥ - ونال تحقيق الغايات الإنمائية للألفية اهتماما خاصا في الاجتماعات التي عُقدت مؤخرا. فقد بعث إعلان الألفية تفكيرا متجددا واعترافا بأن على منظومة الأمم المتحدة،

بترابطات غاياتها وأهدافها، وبطابعها المتعدد القطاعات، أن تأخذ على عاتقها مهمة الاستجابة الواعية والجماعية والمنسقة على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الخصوص، يتوجب إبراز الجهود المشتركة بين الوكالات التي بُذلت بقيادة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية خلال الفترة المستعرضة. ومن اللازم الاعتراف بالعوامل الكامنة وراء الفروق والتطابقات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، كما يلزم وضع سياسات إقليمية وفقا لذلك. ويمكن لاجتماعات التنسيق الإقليمية أن تكون بمثابة منتديات لاستكشاف المزيد من التعاون في مشاريع التعاون التقني، وعقد اجتماعات مشتركة مع الشركاء الإنمائيين، وتبادل المعلومات عن التقارير والوثائق الإقليمية الرئيسية المزمعة وكذلك تبادل الخبرات في مجال إدارة المعارف ونشر المعلومات. فمثلا، صممت بعض اللجان، من قبيل اللجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، مواقع على الشبكة العالمية (الويب) بغرض نشر المعلومات عن الأنشطة الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة في مجالات معينة.

٦٦ - وفيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية، فإن منظمات ووكالات الأمم المتحدة شديدة التنوع، وكان التحدي أمام اجتماعات التنسيق الإقليمية، منذ بدايتها، هو كيفية دعم الجهود الرامية إلى جعل القدرات المختلفة والمزايا النسبية لمختلف المنظمات، التي تستجيب لولايات متباينة، تستجيب استجابة مشتركة وفعالة لمجالات الأولوية للمناطق الإقليمية الخاصة بكل منها. وهناك بالفعل أنشطة تنفيذية مشتركة جارية على الصعيد الإقليمي. إلا أن نتائج اجتماعات التنسيق الإقليمية هذه تشير إلى أن فعالية استجابة منظومة الأمم المتحدة ستزداد بالتأكيد لو نُسقت السياسات والأنشطة تنسيقا أفضل. فمثلا، تعهدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإجراء تقييم في عام ٢٠٠٤ لـ ''المشاورات الإقليمية'' التي تنظمها مع وكالات شقيقة وبتعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) والجماعات الاقتصادية الإقليمية دعما لنيباد. وكان واضحا من هذا التقييم أنه بينما تحقق الكثير من التقدم، رغم تفاوته، منذ إنشاء المجموعات المواضيعية في إطار اجتماع التشاور الإقليمي، ثمة حاجة إلى فعل الكثير للاستفادة من الإمكانات التعاونية لوكالات الأمم المتحدة العاملة على الصعيد الإقليمي. وإضافة إلى العمل كمنتدى لتبادل المعلومات وتحديد قضايا الاهتمام المشترك، لم تحقق هذه الاجتماعات بالكامل هدفها كأداة للاستجابة المشتركة وللتنسيق الاستراتيجي. ووفقا لتقييم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، حيث تحقق تقدم حقيقي، كان ذلك التقدم في مجالات جمع فيها عدد صغير من الوكالات موارده حول مشاريع/برامج مشتركة مختارة تستجيب لحاجات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) وليس لبرنامج عمل فردي. وقد أوصى التقييم المجموعات المواضيعية بأن تعيد النظر

في ترتيباتها التعاونية، وأن تخطط معا على أساس المزايا النسبية، وربما أن تنفذ الأنشطة المشتركة على حدة. ونتائج تقييم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا يمكن أن تقدم بسهولة توجيها للاجتماعات التنسيقية التي تنظمها اللجان الإقليمية الأخرى.

٢ - الشراكة مع المنظمات الإقليمية

٦٧ - لقد قامت اللجان الإقليمية أيضا، منذ بدايتها، بدور حفّاز في بناء المؤسسات في المناطق الإقليمية لكل منها. كما أن الولايات التي عهدت بها المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة إلى اللجان الإقليمية قد أكسبت مبادرات اللجان الرامية إلى إقامة وتعزيز التعاون مع المنظمات الشريكة غير التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي تركيزا إضافيا. وغالبا ما أصبحت ترتيبات التعاون بينها وبين شركائها ترتيبات مؤسسية. فعلى سبيل المثال، تقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا بدور قيادي في استعراض تنفيذ التزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي والبيئي، كما هي مبينة في مذكرة التفاهم الموقعة بين المنظمتين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. من الواضح أن التعاون الإقليمي يتزايد عبر الشبكات والشراكات الإقليمية التي تتضمن عددا متناميا من المنظمات الإقليمية المتنوعة. وستحتاج اللجان الإقليمية، بسبب عضويتها ومنتدياتها على نطاق المنطقة الإقليمية الخاصة بكل منها وكذلك مجالات الاهتمام المتعددة القطاعات، إلى المزيد من التنسيق مع المنظمات الشريكة لها لبناء تآزرات لتحقيق جدول أعمال إنمائي إقليمي متسق يتفق مع جدول الأعمال الإنمائي الدولي وتحقيق غايات إعلان الألفية فيما يتعلق بالتنمية والأمن وحقوق الإنسان. وسيستند جدول الأعمال الإنمائي الإقليمي إلى الاعتراف بأن الشواغل الإنمائية من قبيل الجوع والفقر المزمنين والمرض والبطالة الجماعية والتهميش ينبغي أن تعالج حتى لا تعرض للخطر السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتنظم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اجتماعات تشاورية سنوية بين الأمين التنفيذي للجنة ورؤساء المنظمات دون الإقليمية في المنطقة الإقليمية، تمثل منذ منتصف التسعينات قاعدة لتبادل التجارب وكذلك لتعزيز التعاون الأقاليمي. وهذا ترتيب فعال يمكن تكراره من قِبل اللجان الإقليمية الأخرى.

جيم - التعاون فيما بين اللجان الإقليمية

٦٨ - شجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المرفق الثالث لقراره ٤٦/١٩٩٨ بين أمور أخرى، على المزيد من التعاون الأقاليمي عن طريق مشاركة اللجان الإقليمية، جماعيا وفي شراكة. وعلاوة على تعاونها الجاري في مجالات محددة من قبيل المساواة بين الجنسين، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتيسير التجارة، والإحصاءات، وإدارة المياه في

منطقة البحر المتوسط، وتخطيط البرامج (انظر E/2003/15 و E/2004/15)، فإن اللجان الإقليمية كانت تستخدم على نحو متزايد الموارد المتاحة في إطار حساب الأمم المتحدة للتنمية من أجل تنفيذ مشاريع مشتركة محددة تركز على بناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجالات من قبيل التجارة والتنمية المستدامة والتعاون بين بلدان الجنوب دعما لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية في أفريقيا.

استعراض السنوات العشر لتنفيذ منهاج عمل بيجين

٦٩ - طلبت لجنة وضع المرأة من اللجان الإقليمية أن تقوم بدور هام في عملية استعراض مؤتمر بيجين + ١٠ سنوات لإتاحة دمج المنظورات الإقليمية في تلك العملية. وفي هذا السياق، استمر تعزيز التعاون بين اللجان، بجملة أمور منها مشاركتها في فرقة العمل المعنية بالأدوات والمؤشرات التي تنسقها اللجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي كجزء من أنشطة الاجتماع المشترك بين الوكالات المعني بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وعزز التعاون بين اللجان كأعضاء في فرقة العمل الروابط بين منتجي الإحصاءات ومستخدمي الإحصاءات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، بما يشمل الحكومات والمكاتب الإحصائية للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة وغيرها. وعلاوة على ذلك، يهدف مشروع مشترك لحساب الأمم المتحدة للتنمية اقتُرح بشأن التعاون الأقاليمي لتعزيز الاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وتحسين الصحة في عملية الغايات الإنمائية للألفية إلى وضع غايات ومؤشرات خاصة بالمنطقة الإقليمية وتقديم المساعدة التقنية لإقامة أو تعزيز المؤسسات الإقليمية كمراكز للمعارف المتعلقة بالغايات الإنمائية للألفية. وستربط قواعد البيانات الحاسوبية التي ستقام في كل من المؤسسات الإقليمية ربطا إلكترونيا باللجان الخمس وكذلك بالمؤسسات المساهمة الأخرى.

مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

٧٠ - تشارك اللجان الإقليمية بهمة في عملية مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات بدءا بمؤتمر قمة جنيف (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، وحتى مؤتمر قمة تونس، الذي سيعقد في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وقد تبادلت المعلومات ووجهات النظر بشأن أفضل الممارسات ونتائج الاجتماعات التحضيرية الإقليمية والأنشطة ذات الصلة. وستنظم اللجان معا، اقترانا مع مؤتمر قمة تونس، اجتماعي مائدة مستديرة رفيعي المستوى وستحدِّث نشرة بعنوان ''مجتمع المعلومات - الأبعاد الإقليمية''. كما تخطط للاضطلاع بمشروع أقاليمي مشترك ممول من حساب التنمية من أجل إقامة شبكات معارف للمجتمعات المحرومة وذلك عن طريق نقاط وصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وسيبني المشروع شبكة مراكز للمعارف تخدم المجتمعات المحرومة وتساهم في سد الفجوة الرقمية. وتقوم اللجان الآن مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتنفيذ مشروع ممول من حساب التنمية بشأن بناء القدرات في مجال وضع سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويهدف المشروع إلى العمل على إيجاد مشاركة أكثر وعيا وأوسع نطاقا وأكثر فعالية من جانب واضعي السياسات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية دعما لجداول الأعمال الإقليمية والدولية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

استراتيجية اللجنة الاقتصادية لأوروبا/اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل وسط آسيا والتوجه المستقبلي لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا

٧١ - استحدثت اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ معا نهجا استراتيجيا جديدا من أجل وسط آسيا وتفعيل برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا لصالح بلدان المنطقة دون الإقليمية التي تتمتع بالعضوية في كل من اللجنتين الإقليميتين. وقد جاء هذا النهج الاستراتيجي في حينه نظرا لعملية تحقيق الاستقرار الجارية في تلك المنطقة دون الإقليمية، التي تتيح فرصا جديدة لدول وسط آسيا في مجالات من قبيل النقل والتجارة والطاقة وإدارة المياه، وتمهد الطريق لآفاق جديدة للتعاون مع شركاء محتملين آخرين، من قبيل أفغانستان. ومن بين الأهداف الرئيسية لذلك النهج: (أ) دعم سياسات الحكومات لتعزيز الإصلاح الاقتصادي وتحقيق الاستقرار وتهيئة بيئة تمكينية؛ (ب) تأمين الالتزامات السياسية اللازمة لتنفيذ الاتفاقات القائمة؛ (ج) تحقيق الاتساق بين برامج الأمم المتحدة للمساعدة التقنية الموجهة حاليا نحو قطاعات محددة أو بلدان فردية مع تركيز برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا على التعاون دون الإقليمي والإقليمي، الذي يبني نُهجا شاملة لعدة قطاعات ومتعددة الأبعاد؛ (د) تعزيز المساعدة التقنية التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في إطار تنفيذ غايات وأهداف المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وكذلك إعلان الألفية؛ (هـ) تحسين التنسيق مع المنظمات والمؤسسات الشريكة داخل أسرة الأمم المتحدة وخارجها؛ (و) تزويد أوساط المانحين برؤية واضحة وشاملة للأهداف الاستراتيجية الطويلة الأجل لبرامج ومشاريع المساعدة التقنية التي تضطلع بها اللجنتان الإقليميتان للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية لتعزيز دعم المانحين للأنشطة الجارية والمزمعة.

٧٢ - وهذا النهج الاستراتيجي الجديد، الذي وضع ضمن خطة عمل مشتركة للجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، سينظر فيه المؤتمر الدولي المعني بتعزيز التعاون الاقتصادي دون الإقليمي في وسط آسيا والدور المستقبلي لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا (أستانا، كازاخستان، ٢٥-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٦)، وسيقدم للموافقة اللاحقة في اجتماع اللجنة الاستشارية الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا (أستانا، ٢٧ أيار/مايو). وبينما قد تدار فرادى المشاريع والأنشطة الواردة في خطة العمل كلا على حدة وتمول من مصادر مختلفة، سيكون الهدف من تنفيذها هو تحقيق أقصى درجة من التآزر والتكامل، مع المضي قُدما أيضا في تنفيذ برنامج عمل ألماتي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر (الترانزيت).

٧٣ - كما اقترحت اللجنتان الإقليميتان مشروعين محددين في إطار الشريحة الخامسة لحساب التنمية التي تهدف إلى: (أ) تعزيز القدرة الإحصائية في وسط آسيا لدعم مؤشرات رصد التقدم نحو الغايات الإنمائية للألفية؛ و (ب) بناء القدرات لإدارة المعلومات التجارية إدارة متكاملة وتيسير التجارة في وسط آسيا.

تخطيط البرامج

٧٤ - إن الاجتماع الثاني لرؤساء تخطيط البرامج الذي استضافته اللجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في سانتياغو، شيلي، في الفترة ٢٢-٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وشمل مشاركة مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أضفى وضوحا أكبر على أدوار ومسؤوليات اللجان الإقليمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ضمن سياق إعداد ميزانية برنامجية قائمة على النتائج لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وكان من بين القرارات الهامة التي اتخذت في ذلك الاجتماع الاتفاق على صيغة لباب البرنامج العادي للتعاون التقني موجهة نحو النتائج في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛ وأن تسعى اللجان الإقليمية بهمة إلى زيادة تنسيق الخدمات الاستشارية الإقليمية مع عمليات التقييمات القطرية المشتركة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيد القطري في المناطق الإقليمية لكل منها أن تستكشف اللجان الإقليمية مجالات جديدة للتعاون الأقاليمي.

٧٥ - وقد اتفق الأمناء التنفيذيون في اجتماعهم في شباط/فبراير ٢٠٠٥ على إضفاء الطابع الرسمي على اجتماع رؤساء البرامج كهيكل فرعي لاجتماعاتهم المشتركة وعلى تقديم تقرير إليهم عن طريق مكتب نيويورك للجان الإقليمية.